

أئمة أهل البيت والسياسة" لوجيه قانصو الفكر الشيعي في التاريخ وعلى لسان أصحابه

كتاب

تحتل التقية في الفكر السياسي الشيعي موقعا مهما بالنظر الى اضطرار ممارستها من اصحاب المذهب لقرون عديدة في سياق تجنب اضطهاد السلطات السياسية الحاكمة. يشير قانصو الى ان التقية كانت لها اسبابها ودوافعها الموضوعية، وهو امر لا يقتصر على أبناء المذهب الشيعي لأن كل المعارضات تلجأ إليها في ظروف محددة من عملها لدفع الضرر عنها. يورد بعض التعابير على لسان بعض الأئمة: "التقية في كل ضرورة وصاحبها اعلم بها حين تنزل به... وكلما خاف المؤمن على نفسه فيه ضرورة فله فيه تقية... ليس شيء مما حرم الله الا احله لمن اضطر اليه". الا ان التقية تتحول الى مشكلة اذا أصبحت سلوكا جماعيا، او صفة خاصة ملصقة بجماعة محددة. يقول قانصو في هذا الصدد: "المشكلة تكون، حين تتحول التقية الى سلوك جماعي، او خاصية تنسب بها جماعة خاصة داخل المجتمع دون غيرهم، بحيث يتعدى التمسك بها حالات الضرورة الى حالات انتفاها بانتفاء ضرر المصارحة وما يترتب عليها من أخطار. فالتقية تنتقل من دائرة الفرد الى دائرة السلوك الثقافي، وتتخذ ابعادا سياسية ودلالات اثنولوجية (ثقافة جماعية). في عبارة أخرى حين تلتصق التقية بالشيع، وتصبح من خصائص الانتماء الشيعي، وسمة بارزة في سلوك الشيعية السياسي والاجتماعي، تثير تحفظات وتسؤلات واتهامات كثيرة من الجماعات الاسلامية الأخرى، بعضها مبرر والكثير منها نابع من سوء فهم وعدم مراعاة لخصوصية الاجتماع السياسي الشيعي، سواء في عصر الأئمة او في زمن الفقية الكبرى.

تبقى أخيرا الإشارة الى العلاقة بين الحاكم والفقيه ووظيفة هذا الأخير وموقعه داخل النظام الاجتماعي العام، فيرى قانصو ان الفكر الشيعي يحمل اشارات ذات دلالة معبرة في هذا المجال. يبدأ من الإشارة الى ان صلاح الدين يكون بصلاح النظام، وفي الروايات الشيعية ما يدل على ذلك: "فاذا أدت الرعية الى الوالي حقه، وأدى الوالي إليها حقه، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين". في المقابل هناك احياءات حول الفصل بين وظيفة الحاكم ووظيفة الفقيه حيث تختلف شروط كل منهما في ممارسته مهماته، مما يمنع دمج الوظيفتين الا في حالات الضرورة القصوى. الا ان التشديد يظل على استقلالية المؤسسة الفقهية التي لا تخضع في نشاطها الخاص لتوجيه الحاكم ولا تستمد منه المشروعية في عملها، لذلك ورد في الرواية: "الفقهاء ائمة الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا الذي هو اتباع السلطان، فاذا رأيتم الفقهاء قد ركبوا الى السلاطين فاتهمهم".

يقدم وجه قانصو في كتابه عرضا مفيدا للفكر السياسي الشيعي في بعض ميادينته الأساسية، وهي قراءة تسعى الى نزع ما شاب هذا الفكر والصق به من تحريفات وتشويهات في سياق الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه التاريخ العربي والاسلامي.

خالد غزال

القوانين وحماية الضعيف والمساواة بين الرعية من دون أي تمييز والابتعاد عن الاستبداد في الرأي، وتقديم السلطة المصالح العامة على المصالح الخاصة.

اتطرق الأئمة الى كيفية التعامل مع الحاكم الذي يشكل الطرف الأقوى بحكم امتلاكه السلطة، وهو يجعل العلاقة بين السلطة والمحكوم مهددة بمزاج الحاكم وتقلباته وانفعالاته، بما يتركه ذلك من أثر سلبي على المصلحة العامة. لذا يصبح من المهم



التقليل من سلطة الحاكم وتقنيده سبيلا لا بد منه لضمان مصالح الناس ومنع التعدي على أمورهم العامة والخاصة. في هذا المجال تطرح معارضة السلطة الجائرة وحدودها، حيث يقر بعض الأئمة بحق السلطة في ان تكون مطاعة، لكن في المقابل من حق المجتمع ان يمارس الاعتراض والاحتجاج لتصحيح الأخطاء، حتى ولو استوجب الامر ردودا قاسية من المجتمع قد تصل الى حد العصيان اذا تبين ان هذه السلطة قد اخلت بواجباتها ومقومات مشروعيتها وموجبات بقائها. يظل الامر مشروطا لدى كل من السلطة والمعارضة بضرورة وضع محاذير في الممارسة بما يمنع

يأتي كتاب وجه قانصو "أئمة أهل البيت والسياسة، قراءات منهجية في نصوص مختارة" والصادر عن "المركز اللبناني للدراسات والحوار والتقريب" و"دار المدى"، ليلقي الضوء على المسألة السياسية في التفكير والوعي الاسلامي الشيعي. يرصد الكتاب آراء أئمة ومفكرين كتبوا في مواضيع طالت مجالات واسعة تبدأ من العلاقة بين الدين والسياسة وتمر بالسلطة وكيفية تعاملها وبالعلاقة بين السلطان والفقيه، إضافة الى مسائل لا تزال تحتفظ بموقع حالي في السياسة. واذا كان الكاتب استند الى الماضي في الفكر الشيعي الا ان هذا الماضي لا يزال يفعل فعله ويوجه الكثير من منطلقات الفكر السياسي الشيعي في الحاضر، وهو امر يكاد يكون ثابتا لدى كل منوعات الفكر السياسي للطوائف والمذاهب التي يصعب عليها تجاوز الماضي والتعاطي معه على هذا الاساس، فهذا الماضي يظل محتفظا بتكبير الحاضر وفرض منظوماته الفكرية والسياسية عليه.

يتطرق الكاتب الى العلاقة بين المجالين السياسي والديني وامكان الفصل بينهما ومدى استقلالية كل مجال، فيشير الى ان مقولة الفصل لا يعرفها التاريخ الاسلامي، واتت نتيجة الاحتكاك بالقرب الذي ذهب الى "حصص وظيفة الدين في دائرة الروح والقياس واخضاع كل ميادين العام لقرار الانسان وخياره". لذا ليس مبسطا لدى الواقع الاسلامي الوصول الى علاقة مستقلة في ظل التباس النصوص الدينية، سواء في النص الديني الاصيل او في الاحاديث الصادرة عن الرسول او الأئمة من أهل البيت. لكن ذلك لا يعني ان شيئا من الاستقلالية بين المجالين الديني والسياسي يجب ان يتوافر لمصلحة عمل كل منهما، من دون ان يعني ذلك الوصول الى الانفصال كما هو سائد في الفكر الغربي.

يؤكد الأئمة في كتاباتهم واحاديثهم اهمية وجود السلطة الجامعة النازمة لشؤون المجتمع والمستقلة عن اعتبارات شخص الحاكم. يحدد قانصو صفات هذه السلطة، أي الدولة بمعنى آخر، فيراها غير مشخصة ومستمرة من دون انقطاع، ولا تقبل التعدد ولا الانقسام الا داخل سلطة أعلى منها، وهي سلطة لا يبدل منها الا بما يترتب على هذه السلطة ان يقوم انعقادها على البيعة العامة، التي تكون بحسب بعض الأئمة باختيار الناس وحريتهم وهذا ما يجعلها ملزمة، ويصبح الخروج عليها خروجا على القانون والدولة، الامر الذي يستدعي الرد بقوة على هذا الخارج عنها. اما في شأن السلطة والحاكم والمحكوم، فيشير قانصو الى تشديد الأئمة على ان "النظام ليس ممارسة حكم او توقيع امر فقط، بل هو حصة التفاعل والتداخل والتدافع والتوازن بين المجتمع في مكوناته كلها والجهة الحاكمة النازمة للشأن العام في جميع تفرعاتها وتعقيداتها". ويتوسع في هذه النقطة ليعدد بعض سمات السلطة الجامعة وهذاتها التي تعتبر مؤسسة عامة، الحاكم